

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أضعكم في صورة الاعتداءات الإرهابية بالقذائف العشوائية التي نفذتها الجماعات الإرهابية المسلحة، يوم الأربعاء ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، واستهدفت بها الأحياء المدنية في عدد من المحافظات السورية:

استهدفت الجماعات الإرهابية المسلحة صباح يوم الأربعاء ٣ شباط/فبراير وبشكل عشوائي، الأحياء المدنية الآمنة في مدينة درعا بعشرات قذائف الهاون والقذائف الصاروخية، أثناء ساعات الذروة، عند توجه المواطنين والطلاب إلى وظائفهم ومدارسهم، مما أدى إلى استشهاد ١٧ مواطناً، وإصابة ١٠١ مواطناً بجروح متفاوتة الخطورة، منهم نساء وأطفال، وإلى إيقاع أضرار مادية جسيمة بالمنازل والمحال والبنى التحتية في المناطق المستهدفة.

كما استهدفت الجماعات الإرهابية المسلحة بقذائفها العشوائية بعض الأحياء السكنية الآمنة في مدينة حلب، مما أدى إلى إصابة ١٠ مواطنين بجروح متفاوتة الخطورة. وأمطر إرهابيو ما يسمى بـ "جيش الإسلام" بالقذائف العشوائية "ضاحية حرسنا السكنية" بمحافظة ريف دمشق، مما أدى إلى استشهاد شخص وإصابة شخصين آخرين من كوادر المدرسة الثانوية في الحي المذكور بعد استهدافها بإحدى القذائف الصاروخية العشوائية تلك. كذلك أصيب طفل في بلدة السعن بمحافظة حماة بجروح خطيرة إثر سقوط قذيفة هاون بالقرب منه، أطلقتها الجماعات الإرهابية المسلحة على البلدة.

تأتي هذه الهجمات العشوائية ضد الأحياء السكنية الآمنة في عدد من المدن السورية، استكمالاً لسلسلة الجرائم الإرهابية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة والتي يحلو لبعض الأنظمة والحكومات الداعمة والممولة لها وصفها بـ "جماعات المعارضة المعتدلة



المسلحة“. ومؤخرا كثفت هذه ”الجماعات المعتدلة“ هجماتها العشوائية الإرهابية في سياق الأوامر الصادرة لها من أسيادها في الرياض والدوحة وأنقرة، وآخرين أصبحوا معروفين للمجتمع الدولي، الأمر الذي أدى قبل عدة أيام في مؤتمر جنيف الثالث وسيؤدي خلال الفترة القادمة، إلى تعطيل المساعي الرامية لبدء حوار سوري - سوري بقيادة سورية. كما يأتي هذا القصف العشوائي الإرهابي لرفع معنويات الإرهابيين الذين يندحرون أمام قوات الجيش العربي السوري التي تحارب الإرهاب بالنيابة عن كل دول العالم.

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا على ضرورة قيام مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الرادعة بحق الأنظمة وحكومات الدول الداعمة والممولة للإرهاب إنفاذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منذر منذر
القائم بالأعمال بالنيابة